

ألمانيا تعزز مهمة مراقبة حظر الأسلحة على ليبيا

برلين - انطلقت الفرقاطة الألمانية "هامبورغ" الثلاثاء والتي تحمل على متنها نحو 250 جنديا، متجهة إلى البحر المتوسط للمشاركة في مراقبة تنفيذ قرار الأمم المتحدة المتعلق بحظر تصدير السلاح إلى ليبيا.

وأبحرت السفينة، البالغ طولها 143 مترا، من ميناء فيلهلمسهافن، ومن المنتظر أن تصل إلى منطقة المهمة في منتصف الشهر الجاري. وستعمل الفرقاطة ضمن مهمة الاتحاد الأوروبي "إيريني" التي بدأت مطلع مايو الماضي.

وهذه المهمة تواجه تحديات كبيرة تتمحور بالأساس حول أزمة كوفيد - 19 والتصعيد التركي من خلال مواصلة انقرة نقل المرتزقة السوريين والعرب إلى ليبيا من أجل دعم حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج. وأشارت البحرية الألمانية في بيان لها الثلاثاء إلى أنه من الممكن للزامة الصحية أن تؤدي إلى الإغداد أفراد الطاقم سفينتهم لنحو خمسة أشهر من أجل منع انتشار فيروس كورونا المستجد على متن السفينة.

ومن المنتظر أن تعود الفرقاطة إلى ميناء فيلهلمسهافن في العشرين من ديسمبر المقبل، وفقا للخطة الراهنة.

وتهدف العملية "إيريني" إلى دعم استقرار الوضع في ليبيا والمساهمة في الدفع بالمشي قدم لعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، وتختص العملية بمنع تهريب السلاح وكذلك منع تهريب النفط والوقود في وقت كثفت فيه تركيا خلال الأشهر الماضية نقلها للأسلحة والمرتزقة السوريين إلى ليبيا دعما لحكومة الوفاق، وأجهدت الإسلاميين في ليبيا، والمليشيات في طرابلس وذلك في تحد صارخ للقرارات الدولية.

ويهتم الاتحاد الأوروبي بحل الصراع في ليبيا باعتبار أن الأوضاع الفوضوية هناك تمثل فرصة لعمل عصابات التهريب في ظل مهاجرين بصورة غير شرعية إلى أوروبا عبر البحر المتوسط. وتأتي التعزيزات الألمانية ضمن مهمة "إيريني" بعد حوالي شهر من انسحاب فرنسا مؤخرا من عملية الأمن البحري التي يقودها حلف شمال الأطلسي في المتوسط بسبب خلافاتها مع تركيا منذ أشهر، خصوصا بسبب النزاع في ليبيا.

واتهمت فرنسا تركيا رسميا أمام الناتو بالتحرش بسفينة فرنسية ضمن قوات الحلف، ودعت باريس لوضع اليد أزمة للحلولة دون تكرار الواقعة التي حدثت الشهر الماضي بالبحر المتوسط. وأعلن حلف الناتو أنه سيقوم في الواقعة. وتقول فرنسا إن الفرقاطة "كورييه" تعرضت "لإشارات ضوئية" ثلاث مرات من رادار استهداف بحري تركي، عندما حاولت الاقتراب من سفينة مدنية تركية يشتبه بأنها متورطة في تهريب أسلحة.

القضاء الجزائري يحقق في محاولات تدويل وضع سجناء الفساد

رجل الأعمال علي حداد يستنجد بمقربين من ترامب لإطلاق سراحه



محاولات لكسر الحصار المفروض على رموز نظام بوتفليقة

حيث تمت متابعة كل من محي الدين طحسوت، ومراد علي وعلي حداد، في انتظار إحالة آخرين على القضاء قريبا، مما خلق حالة من الارتباك لدى الدوائر الموالية لهؤلاء، لاسيما تلك التي تتخفي تحت غطاء العمالة والحفاظ على مناصب الشغل ومصير العائلات التي تقطن من الشركات المملوكة لهؤلاء.

وفي خطوة لتفعيل الجهاز الأمني المكلف بالتحقيق في جرائم الفساد المنسوبة إلى رجالات بوتفليقة، أعلن الثلاثاء عن تعيين الجنرال نور الدين قواسمية قائدا جديدا للجهاز الدرك الوطني خلفا للجنرال عبدالرحمن عرعار الذي أحيل على التقاعد.

ويجري جهاز الدرك الوطني (فصيل أمني يقع تحت وصاية وزارة الدفاع الوطني، ويضطلع بالمهام الأمنية خارج المدن) تحقيقات معقدة في مختلف الملفات المطروحة لاسيما تلك المتعلقة بالفساد وسوء التسيير وتبيد المال العام، منذ

علاقات وثيقة بلوبيات محلية استعان بها لمساعدته على مغادرة السجن، بعدما على إجهاض مسار مشروعه السياسي وإصلاحاته الشاملة في البلاد.

ويعد رجل الأعمال علي حداد، الذراع المالية لنظام بوتفليقة طيلة العقود الماضية، حيث مكثه القرب من قصر الرئاسة من الاستحواذ على استثمارات حكومية ضخمة، وصناعة لوبي قوي لبوتفليقة، قبل أن يضطر الأخير للتحني عن السلطة، ويسقط معه كل الرموز والوجوه البارزة في نظامه، تحت ضغط موجة الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في فبراير 2019.

ويبدو أن الرجل الذي سبق له زيارة واشنطن على رأس وفد من رجال أعمال جزائريين، بهدف الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم بالفعل ضخ مبلغ 250 مليون دولار من أجل إعمار بلدة أميركية دمرتها الأعاصير، يبدو أنه على

وعلى رأسهم الرئيس عبدالمجيد تبون، الذي لم يتوان في اتهام هؤلاء بالعمل على إجهاض مسار مشروعه السياسي وإصلاحاته الشاملة في البلاد.

ويعد رجل الأعمال علي حداد، الذراع المالية لنظام بوتفليقة طيلة العقود الماضية، حيث مكثه القرب من قصر الرئاسة من الاستحواذ على استثمارات حكومية ضخمة، وصناعة لوبي قوي لبوتفليقة، قبل أن يضطر الأخير للتحني عن السلطة، ويسقط معه كل الرموز والوجوه البارزة في نظامه، تحت ضغط موجة الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في فبراير 2019.

ويبدو أن الرجل الذي سبق له زيارة واشنطن على رأس وفد من رجال أعمال جزائريين، بهدف الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم بالفعل ضخ مبلغ 250 مليون دولار من أجل إعمار بلدة أميركية دمرتها الأعاصير، يبدو أنه على

وكانت تقارير محلية قد تحدثت عن توقيع اتفاق بين رجل الأعمال المسجون، وبين شركة مقربة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، من أجل القيام بحملة علاقات عامة وإقناع البيت الأبيض بالتدخل لدى السلطات الجزائرية من أجل إطلاق سراح علي حداد، الذي يقضي عقوبة سجن 25 عاما نافذة في ملفين اثنين من ملفات الفساد المتابع فيها.

وذكر بيان للنيابة العامة بأنه "تم فتح تحقيق على إثر ما تداولته صحف وطنية، من معلومات حول موضوع عقد أبرمه ممثلون عن المتهم علي حداد، مع شركة أميركية بقيمة 10 ملايين دولار".

موقع «فورن لوبي» الأميركي كشف استعانة علي حداد برجل أعمال مقرب من ترامب، للضغط على الجزائر لإطلاق سراحه

وجاء تحرك القضاء الجزائري للتحقيق في القضية، ليعزز فرضية «مناورات رموز النظام السابق من أجل تفخيخ مسار السلطة الجديدة، بحسب تصريحات متعددة لمسؤولين جزائريين

مخاوف إسبانية من خطط المغرب لتحديث قدراته العسكرية

إستراتيجيات مهمة لحفظ الأمن في مجال جيوسياسي تعتبره مدريد حيويا بالنسبة لها. كما أن الوجود القانوني للمملكة المغربية أصبح مفتحا ومتقدما في ما يتعلق بتقوية السيادة الوطنية على مستوى الصناعة العسكرية وكذلك على مستوى الأمن القومي المغربي بما فيه الأمن السيبراني.



التشوقاوي الروادني:
تحركات المغرب العسكرية تحظى باهتمام كبير لدى مدريد

ومؤخرا أعطى العاهل المغربي بصفته القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية الضوء لتصنيع الأسلحة ومعدات الدفاع، ومنح تراخيص تصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية والأمنية المستخدمة من طرف القوات المسلحة وقوات الأمن، والعمل على تصديرها إلى دول أخرى.

وحول مستقبل العلاقات الثنائية في ظل التوجس الإسباني من الاستراتيجية العسكرية للمغرب، أكد الروادني أن الرباط في إطار شركاتها الإستراتيجية حافظت دائما على مساحة كبيرة من التفاهات مع مدريد حول ملفات مهمة وقد لعبت الرباط ومازالت دورا محوريا في الحفاظ على أمن إسبانيا من خلال تعاون أمني وثيق ورفع.

العسكرية والصناعات الحربية والمقرب من المؤسسة العسكرية الإسبانية، على البحرية الملكية المغربية التي ما زالت تواصل الرفع من قدراتها العسكرية.

ويوضح الشوقاوي لـ "العرب" أن "هناك اهتماما إسبانيا بالمنظمة الأمنية المغربية لاعتبارات كثيرة، منها ضبط أي تكتيك عسكري على اعتبار أن مراكز القيادة العسكرية في الإستراتيجيات مرتبطة في أسلوبها وعملياتها بقوة المعدات على مستوى التحرك الأرضي والجوي للقوات المسلحة العسكرية وهو عامل محدد في موازين التماثل الإستراتيجي".

ويقول خبراء في الشؤون العسكرية والإستراتيجية إن دعوة حزب فوكس اليميني يعتبر غطاء سياسيا لما يروج داخل المؤسسة العسكرية بعدم قبولها بمغرب قوي يحمي حدوده وأمنه القومي ويطور إستراتيجيته العسكرية، حيث ربط هؤلاء قيام القوات الجوية الإسبانية باستعراض قواتها بتحريك مقاتلات إف-18 قبالة سواحل جزر الكناري في العام الماضي بالقرار الذي اتخذته البرلمان المغربي بشروعه في رسم الحدود البحرية في المياه الإقليمية قبالة الأقاليم الجنوبية.

وطورت المملكة المغربية قواتها العسكرية على مستوى الموارد البشرية والمعدات إلى جانب ترسيم الحدود البحرية المغربية ما أعطى حسب الروادني إشارات مهمة في بلورة

غرب حوض البحر المتوسط والتي أصبحت محدثاتها في صالح التصور الإستراتيجي المغربي لسياسة الدفاع المشترك والجماعي.

ولكن تخوفات الحزب اليميني المتطرف ليس لها ما يبررها حسب مراقبين، ففي تقريره المنشور في 27 أبريل 2020 حول أكبر 40 دولة إنفاقا على التسليح في العالم، صنّف معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام إسبانيا في المركز الـ17 في العالم بـ 17.2 مليار دولار، بينما لم يتواجد المغرب في الترتيب.

وركزت عدة تقارير صحافية ومراكز أبحاث إسبانية على ملف تعزيز قدراته العسكرية، ومنها الموقع الدولي "إنفوديفينسا"، والمتخصص بالشؤون



قوة متنامية تثير انزعاج مدريد

وأضاف الحزب أنه ليس من الواضح لأحد إن كانت قاعدة كبيرة في جنوب المغرب ستسمح للينتاغون بتحقيق أهداف إستراتيجية ذات أهمية حيوية لمصالحها.

وأكد الباحث في المعهد الملكي الإسباني تشارلز بالون أن المؤسسة العسكرية الإسبانية تتوجس من أي تطوير وتعزيز وتحديث في القدرات العسكرية والحربية المغربية، ومن تنويعه لشركائه العسكريين، لاسيما التركيز على سوق الأسلحة الأميركية والفرنسية.

ويرى الشوقاوي الروادني أن هذا التوجس الإسباني ليس وليد اللحظة باعتبار التحول الكبير في معادلات القوى ونقاط الارتكاز الإستراتيجية في منطقة

مستوى الهندسة والخصوصيات الفنية لقواته العسكرية تحظى باهتمام كبير لدى مدريد التي ترى في أي علاقة إستراتيجية للمملكة المغربية مع دولة من الدول الصناعية الكبرى محمدا قادرا أن يغير من واقع التوازنات على الأرض وكذلك على مستوى موازنة الدفاع الإسباني التي تريد أن تبقى على مستوى معين من الإنفاق العسكري".

وبناء على ذلك، طالب الحزب اليميني المتطرف، الذي حقق صعودا في السنوات الأخيرة في بلاده لكنه ظل بعيدا عن دوائر الحكم، بتعزيز العلاقات مع واشنطن معتبرا ذلك ضروريا للحصول على الدعم في حالة النزاع مع الدول المجاورة أو للمطالبة بالسيادة على الأراضي أو البحار القريبة من المغرب.

ويوضح الشوقاوي أن العلاقات الثنائية والإستراتيجية بين الرباط وواشنطن والدور الكبير الذي أصبحت تلعبه المملكة على مستوى تدبير ملفات قارية إلى جانب دورها العتنامي في مجموعة من التحالفات، أصبح يلقى بعض الجهات في إسبانيا التي ترى المغرب منافسا إستراتيجيا في قضايا مهمة على مستوى الهندسة العسكرية الأميركية.

وذكر فوكس أنه منذ عام 2018 تم تشغيل قاعدة عسكرية أميركية في طانطان، على بعد حوالي 25 كم من ساحل المحيط الأطلسي و300 كم من أرخبيل جزر الكناري.